ورقـــــه

حول مستقبل صـــادرات مصر من الملابس الجاهزه في ضوء اتفـــاقيـــات الجـــات الاخيـــره

اعداد :
محمد قاسم عبد الحى

ورقـــه
حول مستقبل صادرات مصر من الملابس الجاهزة

١- مقدمة حول صناعة الملابس وتجارتها الدولية :

١ - ٢ لقد كانت الصناعات النسيجيه ولاتزال من اهم الصناعـات التى يمكـن ان تعتمد عليها ايـة دولـة فى مراحل تنميتها الاولى و ذلك لما تتمتع به هذة الصناعات - خاصة صناعة الملابس - من مزايا، مثل بساطة التكنولوجيا المستخدمة ، انخفاض التكلفه الاستثماريه مقارنة بالصناعات الاخرى ، احتياجهـا لعمـالة كثيفـــه ،توافر الطلب فى الاسواق المحليه والعالمية .

١ - ٢ وتتميز صناعة الملابس بانها " صناعة مهاجرة " نظرا لاعتمادها على عماله كثيفة رخيصة نسبيا ، فمـا ان تبدا تكلفه العماله فى بلد ما فى الارتفاع ، فأن هذة الصناعة تاخذ فـى الهجـرة من هذة الدولـه وتبحث لها عن موطن اخر يتمتع بتكلفه عمالة اقل .
العنصر الثانى الذى يؤثر فى " توطين " هذة الصناعة هو نظام الحصص المعمول به دوليا فى اطـار الترتيبات الدولية للمنسوجات المعروفه باسم[1] (MFA) multifiber arrangements وفى اطار هذة الترتيبـات فانه يحق للدول المستوردة وهى فى الاساس الـدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحده والدول الاوربية - بان تقوم بفرض قيود كمية (حصص) على وارداتها من الدول المختلفة كوسيلة لحماية صناعتها المحلية .

ومن ثـم فـان القيـود المفروضـة على الدول المنتجة الرئيسية للملابس والتى يمكن ان نطلق عليها primary sources تؤدى الى لجوء المستوردين الى دول جديدة فى محاولة لتطويرها وتنميتها وفى الغالب فان هذا البحث من قبل المسـتوردين يتقابـل ويتضافر مع الجهـود التى تبذلها الصناعة المحلية فى العديد من الدول ، ومن ثم تتحول هذة الدولة الى مصدر جديد لتغذية السوق العالميـة بجزء من احتياجاتها من الملابس الجاهزة .

١ - ٣ ووفقا للاحصاءات الدولية ، فان حجم التجارة العالمية مـن الملابس يبلغ حوالى ٨٠ بليون دولار أمريكى وتعتبر الولايات المتحدة اكبر اسواق العالم حيث يصل حجم وارداتها حوالى ٢٥ بليون دولار كذلك فان مجموع الدول الاوروبية- بما فيها الدول الاعضاء فى السوق-يصل حجم وارداتها الى ٣٥ بليون دولار أما اليابان فتبلغ قيمه وارداتها حوالى ١٢ بليون دولار . وتمثل هـذة الاسواق الثلاث حوالى ٩٠٪ من السوق العالمية للملابس ، ومن ثم فانها يجب ان تستاثر بالاهتمام الاكبر لايه جهود تسويقية .

٢ - صناعة الملابس فى مصر .... الواقع والافاق :

٢ - ١ فى اطار العرض السابق فان صناعة الملابس المصرية تتمتع بميزتين اساسيتين هما : -

---

(١) تم أنهاء العمل بهذه الترتيبات بعد التوقيع على الأتفاقيه الجديده المعروفه بأسم AGREEMENT ON TEXTILE AND CLOTHING (ATC) و التى دخلت الى حيز التنفيذ أعتبارا من ١٩٩٥/٧/١ و هى أحد الأتفاقيات التى أسفرت عنها جوله أرجواى للمفاوضات التجاريه متعدده الأطراف.

أولا : توافر ايدى عامله رخيصه نسبيا .

ثانيا : عدم وجود قيود حصصيه بشكل عام على دخولها لاسواق الولايات المتحدة واوروبا (٢) .

وتجدر الاشارة هنا الى ان هناك العديد من الدول التى تتمتع بتكلفة عمالية ارخص كثيرا من مصر مثل بنجلادش -باكستان -الصين -الهند ... الخ ، ولكنها جميعا تخضع للعديد من القيود الحصصية التى تكبل قدرتها على النمو .

٢ - ٢ وتشير التقديرات الاولية الى ان حجم الاستثمارات الموجودة حاليا فى صناعة الملابس المصرية يزيد عن ١٥ بليون جنية ، كما ان عدد العمال يزيد عن ٣٠٠ الف عامل .
وتبلغ الطاقة الانتاجية المتاحة اكثر من ٧ بليون دولار ، يتم توجية ٤ بليون جنية منها فقط الى السوق المحلية وحوالى ٥٦٠ بليون دولار للتصدير . مما يترك اقل قليلا من ٢،٥ بليون دولار كطاقات عاطلة غير مستغلة .

٢ - ٣ ولا ينكر احد ان " القطن المصرى " يتمتع بسمعه عالميه كقطن فائق الطول ، عالى الجودة وكان من المفترض ان يكون القطن المصرى احد المزايا النسبية التى تتمتع بها الصادرات المصرية ، الا ان ذلك ليس صحيحا للاسباب الاتية :-

٢-٣-١ ان القطن المصرى يصنف كقطن طويل التيلة ومعظم رتبه لا تصلح الا للحصول على غزول رفيعة (غزل نمرة ٤٠ وارفع) فى الوقت الذى يتركز الطلب العالمى على الملابس المصنوعة من الغزول السميكة (غزل ٢٠ فاقل) .

٢-٣-٢ لاسباب عديدة - لايتسع المقام لتفصيلها هنا - تدهورت جودة الغزول المصرية فى الوقت الذى ارتفعت فية اسعارها مما حدى بالعديد من المصدرين المصريين الى اللجوء الى استيراد غزول من الخارج . واصبحت الغزول المصرية غير قادرة على المنافسة .
ومن ثم فقد تحول القطن المصرى من " ميزة نسبية " الى عبء على المصدر المصرى ، وفى الحقيقة فانه قد ان الاوان لاعادة النظر فى السياسة القطنية المصرية برمتها ، اعتبارا من اختيار الاصناف المطلوبة زراعتها واستنباط اصناف جديدة واعادة النظر فى المساحة المزروعة قطنا... الخ.

٢ - ٤ ان صناعة الملابس المصرية امامها فرصة تاريخية للانطلاق فى التصدير الى افاق واسعة .
ان الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة لم تتعد ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ وخلال السنوات الخمس الاخيرة وصلت الى ٥٦٠ مليون دولار ، وهو رقم متواضع جدا اذا ماقورن بالامكانيات المتاحة او قدرة الاسواق الخارجية على الاستيعاب كما سبق ان اسلفنا .

ان قيمة الصادرات يمكن ان تقفز من حوالى نصف بليون دولار حاليا الى٢ بليون جنية خلال نفس الفترة . ويتطلب تحقيق ذلك خطة علمية للاستجابه الى احتياجات الأسواق الخارجيه و هو ما تبذل الصناعه حاليا جهودا مضنيه لتحقيقه، كما يتطلب فى نفس الوقت ازاله المعوقات أمام هذه الصناعه و تبنى مجموعه من السياسات لتشجيعها .

---

(٢) تفرض الولايات المتحده حصصا على بعض الأصناف المستورده من مصر وهى على التحديد التى شرت الرجالى و الحريمى ثم القميص المنسوج الرجالى و أخيرا البنطلون الصوف الحريمى.

٣- اتفاقيه المنسوجات و الملابس

٣-١ تعتبر أتفاقيه المنسوجات و الملابس agreement on textile and clothing واحده من الأتفاقيات التي تشرف عليها منظمه التجاره العالميه world trade organization (WTO) و التي تم التوصل اليها خلال المفاوضات التجاريه المتعددة الاطراف المعروفه باسم جوله أورجواى وقد حلت كما هو معروف محل الأتفاقيه السابقه و المعروفه بأسم multi fiber arrangements MFA و هى التى حكمت التجاره الدوليه فى المنتجات النسيجيه خلال العقود الثلاث السابقه و حتى منتصف التسعينيات.

٣-٢ و من المعروف أن الشركاء التجاريين الأعضاء فى أتفاقيه الجات كانو قد أتفقوا على أن تبقى تجاره المنتجات النسيجيه خارج النطاق العام لأتفاقيه الجات بما تدعو اليه من حريه التجاره و عدم فرض أيه قيود كميه بين الدول الأعضاء ، و من ثم تم السماح للدول المستورده بفرض قيود كميه (حصص) على وارداتها من دول معينه حمايه لصناعتها المحليه.
و كان الهدف من هذا الأستثناء هو أن يتم التطور فى هذه الصناعه فى كل من الدول المصدره و المستورده بشكل تدريجى و بدون حدوث أضطراب حاد فى أسواق الدول المستورده ،و هو ما عبر عنه النص الأنجليزى للأتفاقيه كما يلى:

"to provide for the orderly development of the markets"

٣-٣ و خلال دوره أورجواى، فقد تم الأتفاق على أنهاء هذا الأستثناء و أعاده المنتجات النسيجيه الى حظيره التجاره الدوليه على قدم المساواه مع السلع الأخرى. بمعنى اخر، ضروره الغاء كافه القيود الحصصيه المفروضه على المنتجات النسيجيه فى جميع الدول .

٣-٤ و لتحقيق ذلك تم الأتفاق على أن يكون ذلك بشكل أنتقالى transitional و من خلال مجموعه أساليب modalities تم الأتفاق عليها و هى:

٣-٤-١ الدمج integration

و يعنى هذا الاسلوب دمج ٥١ ٪ من حجم التجاره الدوليه من المنتجات النسيجيه فى التجاره العالميه فور بدء سريان هذا الأتفاق و هو ما حدث بالفعل أعتبار من ١٩٩٥/٧/١، ثم يلى ذلك دمج نسبه ١٧٪ بعد ثلاث سنوات ثم ١٧٪ أخرى بعد السنه السادسه من الأتفاقيه و النسبه الباقيه قدرها ١٦ فى نهايه مده الأتفاقيه و المحدده بعشر سنوات.

٣-٤-٢ التحرير LIBRALIZATION

(٣)

و يضمن هذا الأسلوب عدم فرض قيود جديده الا فى اضيق نطاق من ناحية ، بالاضافة الى منح معدلات نمو فوق معدلات النمو الحالية للحصص القائمة وهو ما يعرف باسم GROWTH ON GROWTH . و يهدف هذا الاسلوب الى زيادة الحصص بمعدلات متسارعة بحيث تصبح الحصص عند نهاية الاتفاق بعد عشرة سنوات من الضخامة بحيث يصبح وجودها لامعنى له ومن ثم فان ازالتها لن تسبب ضررا لأى من الاطراف .

(٣) لم يمنع هذا النص الولايات المتحده من فرض قيود جديده على العديد من وارداتها من الدول النامية مما لا مجال لتفصيله هنا .

٣ – ٥ و فى حالة تنفيذ الدول المستوردة لالتزاماتها وفقا لهذه الاتفاقية فانه من المؤكد ان تتزايد حدة المنافسه بين الدول المصدره و تفقد الكثير من الدول الميزة النسبية التى تمتعت بها نتيجة لوضع قيود على الدول الموردة الرئسية PRIMARY SOURCES السابق الاشارة اليها ولن يكون هناك مجال الا للدول التى تتمتع بمزايا تنافسيه تخلقها لنفسها حتى تتمكن من الصمود فى وجه الصناعات المتطورة فى الدول المختلفه لذا فانه يصبح لزاما علينا توفير المناخ والبيئة المختلفه المناسبين التى تستطيع الصناعة المصرية من خلالها اثبات وجودها فى السوق العالمية .

٤ – الخطوات المطلوبة للنهوض بصادرات الملابس الجاهزة :

٤ – ١ تطبيق نظام الضرائب TAX REBATE

تتحمل الخامات المستخدمة فى صناعة الملابس سواء المنتجة محليا او المستوردة بالعديد من الرسوم والضرائب الامر الذى يرفع من تكلفة هذة الخامات وبالتالى ينعكس على قدرة المنتج النهائى على المنافسة فى الاسواق الخارجيه

وقد لجأت العديد من دول العالم الى نظام TAX REBATE لاعادة الضرائب و الرسوم المحمل بها المدخلات المختلفة للمنتج النهائى الذى يتم تصديره كنوع من المعاونة على رفع قدرة هذة المنتجات التنافسية . وبمقتضى هذا النظام يسمح للمصدر باسترداد الرسوم والضرائب المختلفة التى تم فرضها على مدخلاتة وذلك بنسبة يتفق عليها .

وقد تمت محاولة لتنفيذ هذا النظام بقرارى رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٦ ، ١٧ لسنة ١٩٨٩. الا ان هذة القرارات لازالت فى حاجة الى تعديل حتى تصبح قابلة للتنفيذ بشكل عملى وفعال(٤)

٤ – ٢ تيسير نظام السماح المؤقت :

من المعروف ان هناك طلبا متزايد على الملابس المنتجة من خامات مستوردة تمشيا مع الاتجاهات العالمية فى هذا الصدد ، وتمثل تكلفة خطابات الضمان عبئا تمويليا اضافيا على المصدرين يجب العمل على ازالتة .

وقد صدرت فى هذا الصدد مؤخرا بعض التيسيرات التى من شانها تقليل هذة الاعباء و يجب استكمال هذا الجهد لازالة هذة الاعباء غير الضرورية . ومن جهة اخرى تبسيط اجراءات الافراج عن الخامات المستوردة مما يؤدى الى تخفيض الوقت اللازم لانهاء الاجراءات الى حدوده الدنيا .(٥)

٤ – ٣ تخفيض الرسوم والمصاريف البنكية :

اصبحت الرسوم والمصاريف البنكية تمثل عبئا تمويليا اخر على عاتق صناعة الملابس الجاهزة خاصة فى ضوء الاتجاة العالمى السابق الاشارة اليه من الاعتماد على الخامات المستوردة .

وقد وصلت هذة الرسوم والمصاريف احيانا الى نسبة تقترب من ٢٪ من سعر شراء هذة الخامات والمطلوب هو ان يتم اعادة النظر فى هذة الرسوم وتخفيضها بما يتفق مع الاعراف البنكية الدولية وبما لا يؤثر على قدرة منتجاتنا على المنافسة فى الاسواق العالمية .

---

(٤) صدر مؤخرا منشور اجراءات رقم ٢ ٥ لسنه ١ ٩٩ ٥ بتنفيذ قرار رئيس مصلحه الجمارك اعلاه والذى يقضى بأعفاء بعض الرسوم و الضرائب المفروضه على الأقمشه المستخدمه فى صناعه الملابس عند تصديرها وهو خطوه على الطريق يجب أن تتبعها خطوات أخرى مماثله.

(٥) تستغرق عمليه الأفراج حاليا من ٥ – ١٠ أيام عمل فى حين أن المده التى يستغرقها الأفراج عن الحاويه فى تونس لا تتعدى ٢٤ ساعه .

٤ - ٤ تخفيض الرسوم الجمركية ورفع الخطر على الواردات

فى برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى ، وفى اطار ما تطالب به المنظمات الدولية ، فانة يجب النظر فى رفع الحظر على الواردات من الملابس والاقمشة وكذلك تعديل هيكل الضريبة على الواردات من المنتجات النسيجية (غزل - اقمشة - ملابس) بما يؤدى الى معالجة الاختلالات الحالية فى جدول التعريفه الجمركية .

وكما هو معروف فان رفع الحظر وتعديل جدول التعريفة سوف يكون له اثار جانبيه سلبية على الصناعة وعلى الاقتصاد بشكل عام ، ومن ثم يجب مراعاة مايلى :

١- ان يتم رفع الحظر وتعديل جداول التعريفة على مراحل وبشكل اتتقانى بحيث نصل الى مرحلة التحرير بعد عشرة سنوات .

٢- وضع النظم الكفيلة بحماية الصناعة المحلية من الممارسات التجاريةغير العادلة التى تمارسها الدول الاخرى مثل الدعم والاغراق وذلك فى ضوء القرار الوزارى رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٢ .

٤ - ٥ تطوير مراكز التدريب التابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية والمدارس الفنية التابعة لوزارة التربيةوالتعليم

يعتبر عدم توافر العمالة الفنية والكوادر المدربة من اهم المشكلات التى تواجه صناعة الملابس الجاهزة وحيث ان مصلحة الكفاية الانتاجية تشرف على وتدير العديد من مراكز التدريب المهنية فانه يجب تخصيص عدد من هذة المراكز الموجودة فى المناطق التى تنتشر فيها مصانع الملابس وتصميم برامج التدريب فى هذه المراكز بالاشتراك مع هذة المصانع لتخريج العمالة الفنية التى تحتاجها هذة الصناعة بالفعل . وينطبق هذا الامر ايضا على المدارس الثانوية الصناعية ومعاهد اعداد الفنيين التى يجب ان تنشا اقسام و شعب تتفق والاحتياجات الفعلية لصناعة الملابس الجاهزة .

٤ - ٦ منح دعم للصادرات من الملابس الجاهزة

تعانى الصادرات من الملابس الجاهزة من الارتفاعات الكبيرة والمتكررة فى اسعار المدخلات بما فيها الخامات والطاقة والمرافق ومصاريف التمويل ..... الخ

وقد ادت هذة الارتفعات الى الحد من القدره التنافسيه لهذه الصناعه بشكل ملحوظ .

وقد اصبح لزاما على الدوله ان تقدم دعما مباشرا لهذه الصناعه حتى تتمكن من مواجهه المنافسه الشرسه فى الاسواق العالميه،وجدير بالذكر بأن هذا الدعم المقترح لا يتناقض مع القواعد العامه للجات والتى تسمح للدول النامية التى يقل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنويا بتقديم دعم مباشر للصادرات خاصه تلك التى تتمتع صناعتها بميزه نسبيه .

٤ - ٧ اقرار سعر صرف تفضيلى للصادرات

ان الارتفاع المستمر فى تكلفه المدخلات فى صناعه الملابس فى الوقت الذى استقر فيه سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبيه ادى الى تأكل القدره التنافسيه للصادرات المصريه،لذا فأن الحاجه قد اصبحت ملحه للنظر فى امكانيه اقرار سعر تشجيعى للصادرات يعوض المصدر ولو جزئيا عن الارتفاع المستمر فى تكاليف الانتاج .

ان تبنى هذه الحزمه من السياسات والاجراءات سوف يؤدى مما لا شك فيه الى زياده غير مسبوقه فى كميه وقيمه صادراتنا من الملابس الجاهزه تنطلق بنا الى تحقيق الاهداف السابق التنويه عنها .

محمد قاسم عبد الحى